

أهم مقومات إستراتيجية التنمية للقرن الحادي والعشرون

- انتهى القرن العشرين بـ:
  - استقلال أغلب البلدان النامية سياسيا .
  - بروز نموذج الاتحاد السوفيتي للتنمية المفرط في المركزية وضد آلية السوق.
  - انتشار موجة المدرسة الهيكلية في دول أمريكا اللاتينية القائمة على عدم الصناعة بآلية السوق فقط.
  - سادت النظرة المتشككة بدور القطاع الخاص في التنمية في أغلب البلدان النامية أثناء مراحل تنميتها الأولى بعد الاستقلال.



- إلا أن هذه التوجهات، أعلاه، بدأت بالانحسار وإعادة النظر، والتقييم منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي.
- سادت المفاهيم المستمدة من "إجماع واشنطن" كأساس للإصلاح التنموي:
  - الحد من الرقابة
  - حرية التجارة
  - الخصخصة
  - تحرير حساب رأس المال
  - تقويم أسعار الصرف
  - .. الخ



- اهتمام ضئيل بدور المؤسسات في المراحل الأولى من الثمانينيات، وانحصار دور الدولة في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وتوفير التعليم، والأمن والدفاع أساسا .
- بظهور، في نهاية القرن، وجهات نظر اقتصادية أكثر توازنا بعد فشل سياسات إجماع واشنطن في تحقيق الأهداف الاقتصادية .



بدء الاهتمام في نهاية القرن بثلاث محاور أساسية:

- أفكار الجيل الثاني من الإصلاح: بسبب فشل آلية السوق والخصخصة في التجربة الروسية، والاقتناع بضرورة الحاجة لدعم مؤسسي وتنظيمي من الدولة.
- الحكم الصالح Governance: بعد الاقتناع بأن تجارب الإصلاح القائمة على حرية السوق لم تهتم كثيرا بآليات الضمان الاجتماعي، وشبكات الأمان الاجتماعية.
- إعادة الإنتعاش لقدرات وإمكانيات الدولة: تقييم تجارب الأزمات المالية الآسيوية من حيث خطورة التحرير المالي قبل أن يسبقه تنظيم ملائم.



- معنى ذلك أننا دخلنا القرن الواحد والعشرون بفهم أفضل كمعوقات التنمية من حيث ضرورة التنسيق والتكامل ما بين دور القطاع الخاص، ودور الدولة (أهمية الاقتصاد المختلط).
- إلا أن مصدر القلق الحالي هو عدم التوصل لغاية الآن إلى تعميم لاستراتيجية تنموية (تطبيقية) تترجم بشكل عملي هذا النوع من التنسيق والتكامل.
- لذا فإن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية هي كيفية صياغة هذه الاستراتيجية بالشكل الذي يلائم خصوصياتها المحلية.



بعض الدروس التنموية من تجربة القرن العشرين:

(i) دور استراتيجية إحلال الواردات:

- يكثر الحديث عن مسئولية هذه الاستراتيجية في الأداء التنموي السيئ لأغلب البلدان التي تبنت استراتيجية التوجه للسوق المحلي أساسا.
- إلا أنه على خلاف السائد فإن هذه الاستراتيجية لم تولد أو تكن مسئولة بالكامل عن تدهور وعدم الكفاءة الاقتصادية.



- حققت البلدان المتبعة لهذه الاستراتيجية: مثل البرازيل، والدومينيكان، والأكوادور، وإيران، والمغرب، وتونس، وساحل العاج، وكينيا، معدل نمو في مجموع إنتاجية العوامل (TFP) تفوق بلدان جنوب شرق آسيا (ما عدا هونج كونج) للفترة 1973-1970.
- عملت هذه الاستراتيجية بشكل جيد لغاية أواسط السبعينيات.



(ii) انهيار النمو:

- شهدت فترة السبعينيات مشهدا مختلفا للنمو حيث بدأت بالانهيار (انخفض متوسط معدل نمو البلدان النامية من 2.6% للفترة 1973-1960 إلى 0.9% للفترة 1973-1984 ، و 0.8% للفترة 1984-1994) . وتحول معدل نمو مجموع إنتاجية العوامل إلى سالب في حالة بلدان أمريكا اللاتينية، مع استمرار بلدان جنوب شرق آسيا بأرقام موجبة لهذا النمو.



- فهل يعزى ذلك لاستنفاد أهمية استراتيجية إحلال الواردات؟
- للإجابة لا بد من أخذ العوامل المستجدة الأخرى في هذه الفترة، منها:
  - صدمتي ارتفاع أسعار النفط وتأثيراتها على البلدان النامية.
  - التحول من سياسة سعر الصرف الثابت إلى المرن (توقف العمل بنظام بريتون وودز Bretten Woods).
  - صدمة أسعار الفائدة أوائل الثمانينيات.



- لذا لم تستطع أغلب الدول المتحمسة لهذه الاستراتيجية (إحلال الواردات)، مثل الهند والباكستان من المحافظة على معدلات نموها السابقة أو زيادة هذه المعدلات.
- ويبدو أن السبب وراء انهيار معدلات النمو (باعتبارها أحد وسائل التنمية) يكمن في مدى قدرة البلدان في التكيف أو التأقلم مع الصدمات:



- كلما ضعفت القدرة كلما انعكس الأمر سلبا على معدل النمو.
- كلما زادت القدرة على التكيف.

- إلا أن السؤال الأهم هو لماذا تتمتع بعض البلدان بقدرة كبيرة على التكيف والتأقلم في حين لا تتمتع بلدان أخرى بهذه القدرة؟
- هناك شبه إجماع على أن الأسباب تكمن في قدرة (المؤسسات) المحلية في الاستجابة للصدمات الخارجية في فترة وجيزة.



- ولإيضاح دور المؤسسات يمكن الإشارة إلى رأس كتب الاقتصاد الكلي في التعامل مع الصدمات: توليفة من تحويل الإنفاق Expenditure Switching، وخفض الإنفاق Expenditure Reduction: تخفيض سعر الصرف، وضغط الإنفاق المالي.

إلا أن الآلية الإدارية والمؤسسية من حيث الكفاءة والتوقيت والخبرة لكنها أمور تؤثر على مدى فعالية هذه السياسات.



- فعلى سبيل المثال:
  - هل يجب أن يصاحب سياسة تخفيض العملة سياسة الرقابة على الأجور؟
  - هل يجب زيادة التعريفة الجمركية؟
  - هل يجب أن يأخذ خفض الإنفاق المالي شكل خفض الإنفاق أم زيادة الضرائب؟
  - في حالة خفض الإنفاق ما هي البنود التي يجب أن تتحمل أكبر العبء في الخفض؟
  - وهل يجب رفع سعر الفائدة لكبح إنفاق القطاع الخاص أيضا؟



- علما بأن النظرية الاقتصادية لا توفر تفضيل واضح لهذه الخيارات. إلا أنه طالما أن لكل خيار نتائج توزيعية قابلة للتنبؤ، لذلك فإن الاختيار الأفضل يعتمد على هذه النتائج أساسا.
- ففي الحالة التي يمكن معها اتخاذ قرارات التكيف من دون إثارة الصراعات التوزيعية للدخل ومن دون الإضرار بالمساومات الاجتماعية، فيمكن إدارة الصدمة من دون أضرار ذات آثار طويلة المدى على الاقتصاد.



- والعكس صحيح، علما بأن الانقسامات الاجتماعية العميقة تشل وتعرقل من قدرة الإدارة الاقتصادية من التكيف وإجراء التعديلات المطلوبة.



(iii) دروس من الأزمات المالية:

- مصدر المشكلة الرئيسي في هذه الأزمات (خاصة الآسيوية) هي سرعة التدفقات الداخلية والخارجية قصيرة الأجل. فالأسواق المالية الدولية لا تميز ما بين المخاطر الإيجابية والسلبية. فالتدفق الداخلي اضخم لرؤوس الأموال إلى داخل البلدان الآسيوية عام 1996 كان خطأً، وكذلك الانسحاب المفاجئ لهذه الأموال عام 1997 كان خطأً آخرا.



- فالاعتماد على رأس المال السائل والقصير الأجل يعتبر استراتيجية خطيرة.
- أوضحت تجربة هذه الأزمات أن طبيعة توجه التجارة الخارجية للبلد لا يمثل ضمانة رئيسية لمدى تعرض، أو عدم تعرض، البلد لأزمة مالية. فالبلدان الآسيوية التي تعرضت للأزمات المالية في أغلبها ذات سياسة تجارية موجهة للسوق الخارجي (وتقدم كنموذج يجب أن يحتذى به من قبل بقية البلدان النامية).



- وبالتالي فإن المحددات الرئيسية للأزمات هي مالية، واقتصادية كلية، وليست مرتبطة أساسا بالسياسة الصناعية والتجارية.
- كما أوضحت تجربة هذه الأزمات أن مؤسسات إدارة الأزمات تمثل أهمية كبيرة في احتواء الأزمة، وفي التعامل مع نتائجها العكسية.
- فقد يبدو من الوهلة الأولى أن النظام الشمولي أكثر قدرة على التكيف وإدارة الأزمة.
- إلا أن نتائج إدارة الأزمات المالية الآسيوية لا تقود لهذا الاستنتاج.



(iv) تصنيف المؤسسات العامة الداعمة لدور السوق:

- المؤسسات الداعمة لحقوق الملكية:
  - لا يوجد حافز للمنظم لدعم تراكم رأس المال أو الابتكار من دون أن يمارس سيطرة ملائمة على عوائد الأصول.
  - المهم هنا "السيطرة Control" وليس "الملكية Ownership" فالملكية بدون سيطرة أو رقابة لا تعني الكثير. وأحسن مثال هو التجربة الروسية حيث تم نقل "الملكية" إلا أن الرقابة والسيطرة ليست فعالة.



- لذا فإن حقوق الملكية تتعدى الموافقة على تمرير قانون خاص بهذه الملكية. فالتشريع بحد ذاته ليس ضروريا وليس كافيا لضمان حقوق الرقابة.
- يجب أن لا تكون حقوق الملكية مطلقة، بل يجب أن تحدد من قبل كل مجتمع بحيث تحدد الملكية المسموح بها، والقيود الواجب الالتزام بها.



- فعلى سبيل المثال تحمي الولايات المتحدة حقوق الملكية الفكرية، إلا أن أغلب البلدان النامية لا تقوم بذلك. ونفس الشيء في حالة الاعتبارات البيئية التي تقلل من قدرة القطاع العائلي، والمنتجين، بالدول المتقدمة بالتصرف بـ "ملكيتهم" بالطريقة التي يرونها مناسبة. إلا أن الأمر ليس كذلك في أغلب البلدان النامية.



- المؤسسات المنظمة:

- تفشل الأسواق عندما يمارس المشاركون أعمالا ضد التنافسية وقائمة على الخداع.
- كما تفشل الأسواق عندما لا تستطيع أن تأخذ بنظر الاعتبار التأثيرات الخارجية والتطورات التكنولوجية.
- وتفشل أيضا عندما لا تتوفر المعلومات الملائمة وتأثير ذلك على اتخاذ القرارات الخطأ.



- لذلك لا بد من مؤسسات تنظم السوق من خلال أخذ أسباب هذا النوع من الفشل بنظر الاعتبار. ومن المهم الإشارة إلى أن المؤسسات المنظمة يجب أن تتجاوز الشكل التقليدي المتمثل في محاربة التكتلات، والرقابة المالية، وتنظيم الأوراق المالية، وغيرها .
- بل يتعدى الأمر ذلك ليشل التنسيق ما بين القطاع العام والخاص، والأنظمة التحذيرية المبكرة ضد الأزمات.



- **المؤسسات اللازمة للاستقرار الاقتصادي:**
- منذ إسهامات الاقتصادي البريطاني كينز Keynes والاعتقاد يزداد يوما بعد يوم من أن الاقتصادات الرأسمالية هي ليست بالضرورة اقتصادات تحقق الاستقرار ذاتيا وآليا .
- فدور الحكومة مهم لتنشيط الطلب الفعال، وفقا لكينز، وتأثير ذلك على تشجيع الاستخدام وحل مشكلة البطالة. أما حاليا فإن عدم استقرار الأسواق المالية وآليات نقل تأثير هذه الأسواق إلى الأسواق الحقيقية يمثل أحد أهم الاهتمامات الرئيسية في استقرار الاقتصاد الكلي.



- ونجحت البلدان المتقدمة في إنشاء مؤسسات نقدية ومالية كفؤة لضمان استقرار الأسواق المالية وتأثيراتها الكلية، خاصة من خلال البنوك المركزية الكفوءة.
- وهناك اتجاها، ضمن ما يسمى بدورة الأعمال الحقيقية Real Business Cycle يفند إمكانية أو فعالية السياسة المالية والنقدية في ضمان الاستقرار الاقتصادي.



- كما يوجد اتجاه، خاصة في دول أمريكا اللاتينية، يعتقد بأن مؤسسات السياسة المالية والنقدية قد فاقمت من مشكلة الاستقرار الاقتصادي، بدلا من حلها، وذلك بسبب انتهاجها لسياسات مدعمة للتقلبات الاقتصادية الدورية Pro-cyclical، بدلا من سياسات مواجهة التقلبات الاقتصادية الدورية Counter-cyclical.



- لذلك حفزت هذه الاتجاهات من ضرورة استقلالية البنوك المركزية، وفتحت النقاش حول ضرورة إيجاد مؤسسات مالية أكثر فعالية.
- وفي هذا السياق قامت الأرجنتين باستبدال مصرفها المركزي بمجلس للنقد Currency Board. وذلك من قناعة مفادها أن عدم وجود بنك مركزي يساهم في (أغلب الأحيان) في عدم الاستقرار، أفضل من وجوده ليساهم (أحيانا) في الاستقرار.



- ورغم أن هذا القرار قد يكون صحيحا في حالة الأرجنتين، إلا أنه ليس بالضرورة صحيحا في حالة بلدان أخرى.
- وهنا يأتي الاستنتاج الخاص بهذه النوعية من المؤسسات: أن الحاجة لمؤسسات يجب أن لا تنفصل عن تاريخ البلد الاقتصادي (وغير الاقتصادي).



- **المؤسسات اللازمة للضمان الاجتماعي:**
  - يتصف اقتصاد السوق الحالي بالتغيرات المستمرة وبالمخاطر الفردية على الدخل والعمالة، حيث يتصف النمو الحديث بالانتقال من الصفة الساكنة إلى الديناميكية من حيث استمرار تطور المهام التي يؤديها العاملون مع تغير مستمر في الدخول.



- ولعل واحدة من صفات هذه الديناميكية للنمو هي تحرر الأفراد من العلاقات التقليدية مثل العشيرة والنسب، والارتباط بالأماكن الدينية، وغيرها . وما يترتب على ذلك من فك ارتباط الفرد من الدعم العائلي والديني وغيرها من أشكال الدعم الاجتماعي التقليدية.
- وقد ترتب على ذلك فقدان مصدر رئيسي تقليدية من مصادر الضمان الاجتماعي، أو على الأقل فقدان أهميته التاريخية، في ظل تزايد دور السوق في النشاط الاقتصادي.



- لذا فقد شهد القرن العشرين تسارعا ملحوظا في أهمية برامج الضمان الاجتماعي العامة في البلدان المتطورة المعتمدة على آلية الأسواق.

- فبعد انهيار نظم التأمين الخاصة أو الممولة ذاتيا في الولايات المتحدة، والسائدة قبل الكساد الكبير، تحول البلد إلى نظم جديدة مستمدة من آليات دولة الرفاه: ضمان اجتماعي، وتعويضات ضد البطالة، وضمان الودائع، وتشريعات مشجعة لاتحادات العمال، . . الخ.



- أما في أوربا فإن جذور دولة الرفاه تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر، إلا أنها توسعت، في مجال برامج التأمين الاجتماعي، بعد الحرب العالمية الثانية.
- ورغم بدء ضعف الاهتمام بدولة الرفاه منذ الثمانينيات من القرن العشرين، إلا أن الولايات المتحدة، وأوربا، لم تظهرا اتجاها واضحا وجوهريا لتخفيف دعمها لهذه البرامج.



- تنبع أهمية التأمين الاجتماعي من كونه يضفي الشرعية على اقتصاد السوق، حيث يضمن اتساق هذا الاقتصاد مع التماسك الاجتماعي، والحد من عدم الاستقرار الاجتماعي.
- إلا أن أنظمة الرفاه الاجتماعي السائدة في الدول المتقدمة تولد تكاليف اجتماعية واقتصادية منها: عبء الإنفاق المالي على الموازنة، والبطالة طويلة الأجل، . وهو الأمر الذي يلقي عبئًا على البلدان النامية المتبعة لأنظمة السوق (بهدف الإصلاح الاقتصادي) للمحافظة على التماسك الاجتماعي من خلال إنشاء هذه الأنظمة.



- لذا فإن على هذه البلدان، النامية، أن تختط أنظمة ومؤسسات للضمان أخرى مبتكرة حتى تتخلص من الفجوة ما بين آلية السوق، والمخاطر الاجتماعية.



- مؤسسات إدارة الصراع:

- عادة ما تختلف المجتمعات من حيث مصادر انقساماتها وتشققاتها الاجتماعية (تفاوت في توزيع الموارد: فنلندا، أقليات أثنية وخطوط دخلية متفاوتة: نيجيريا، . .الخ). وتساهم هذه الإنفاقات في إعاقة التعاون الاجتماعي اللازم للتنمية الاقتصادية.



- وقد استخدم الاقتصاديون نماذج الصراع الاجتماع لتسليط الأضواء على الأسئلة التالية: (أ) لماذا تؤخر الحكومات برامج الاستقرار الاقتصادي عندما تفرض هذه البرامج تكاليف على كافة الفئات؟ (Alesina and Drazen, 1991) . (ب) لماذا يكون، في أغلب الأحيان، أداء البلدان الغنية بالموارد أسوأ من نظيراتها الفقيرة بالموارد؟ (Tornell and Lane, 1999). (ج) لماذا تؤدي الصدمات الخارجية على إطالة الأزمات الاقتصادية وبشكل لا يتناسب مع التكاليف المباشرة للصدمات بحد ذاتها ؟ (Rodrik, 1999).



- يمكن أن تتم الإجابة على الكثير من هذه الأسئلة من خلال القول بفشل الانقسامات الاجتماعية في التنسيق الذي يقود بمحصلته النهائية لمنافع مشتركة للجميع.
- وتتصف المجتمعات الصحية بوجود مجال واسع من المؤسسات التي تجعل من فشل هذا التنسيق الضخم أمرا غير ممكنا.
- ومن هذه المؤسسات:



- المؤسسات التي تعكس دور القانون
- النظام التشريعي المحايد
- تمثيل المؤسسات السياسية
- الانتخابات الحرة
- استقلالية النقابات العمالية
- المشاركة الاجتماعية
- التمثيل المؤسسي للأقليات الأثنية.



- ومما يجعل مثل هذه المؤسسات مؤسسات ناجحة لاستيعاب الصراع هو أنها تمارس تقنية الالتزام المزدوج Double Commitment Technology:

  - فمن ناحية تحذر الفائزين المحتملين من جراء الصراع أو الاختلاف الاجتماعي من أن مكاسبهم ستكون محدودة، و
  - تضمن، من ناحية أخرى، للخاسرين المحتملين من أنهم سوف يتم التخلي عنهم.
  - ويترتب على ذلك تعزيز التعاون ما بين مختلف الفئات، وضمان السلم الاجتماعي.



- حوافز السوق والمؤسسات:

- تلعب المبادرات الفردية دورا مهما في التطور الاقتصادي. ويعتبر السوق (بالمعنى غير المشوه) من الآليات التي لا نظير لها بقدر تعلق الأمر بتوجه جهود الأفراد نحو تحقيق الأهداف المادية.



- إلا أن بعض المدارس الاقتصادية قد قللت من أهمية هذا الدور للسوق (فالمدرسة الهيكلية تعتقد بعدم أهمية حوافز السوق لأن المشكلة الاقتصادية ترتبط بقيود القرض، والمدرسة الاشتراكية لاعتقادهم بعدم اتساقها مع تحقيق الأهداف المرتبطة بالتوزيع العادل للثروة والدخل، وبقية الأهداف الاجتماعية) .



- إلا أنه يبدو أن كلا وجهتي النظر لم تثبت فعاليتها تطبيقيا، رغم أهمية وجهتي النظر المشار إليهما أعلاه.
- حيث تشير تجربة كوريا الجنوبية، وتايلند في أوائل الستينيات على استجابة القطاع الخاص لحوافز الائتمان، والضرائب، لتحفيز النمو.

كما تشير تجربة الصين إلى نجاح النظام المزدوج الذي يسمح للمزارعين ببيع محاصيلهم في الأسواق الحرة، (بعد تحقيق التزاماتهم بإنتاج الحصص المعينة)، قد ساهم في زيادة الإنتاج الزراعي، ودعم معدل النمو الساري المفعول لغاية الآن.



ونفس الشيء في حالة الهند، فبعد إصلاح نظام الترخيص الصناعي المرهق في بداية التسعينيات، وكذلك تخفيض أسعار وارداتها في السلع الرأسمالية، وتغيير أسعارها النسبية لصالح السلع القابلة للاتجار، شهد الاستثمار، والصادرات، والنمو ارتفاعا ملموسا .

- معنى ذلك أن حوافز السوق تعمل بكفاءة. وبالتالي فالمشكلة هي مشكلة سياسات: حرر كافة الأسواق بأسرع وقت ممكن. وهذه هي الرسالة التي تتبناها سياسات "إجماع واشنطن" .



- إلا أن تجربة التنمية في النصف الثاني من القرن الماضي يوحي بعكس ذلك: فالنجاح الاقتصادي اقترن مع تجارب البلدان التي تحررت (جزئيا) وأصلحت (تدريجيا) (مع استثناء الصين التي بدأت بالإصلاح اعتمادا على النظام المزدوج: التدريجية والتجريبية، وكذلك باستثناء تجربة هونج كونج التي عرفت دائما بالتحرير الاقتصادي شبه الكامل) .



- فكافة بلدان شرق آسيا اتبعت الإصلاح التدريجي، مع إصلاح جزئي في حالة الهند.
- كما أن هذه البلدان جميعا (ذات الإصلاح التدريجي والجزئي) قد أطلقت العنان لدور القطاع الخاص ولكن في ظل أدوار محسوبة وبجذر.
- والسؤال هو لماذا نجحت هذه البلدان بالإصلاح: الجواب: هو لأنها استراتيجيات الإصلاح التدريجية صممت بشكل يتلاءم مع المؤسسات الموجودة بالفعل محليا (انظر مثلا تجربة الصين، Qian, 1999).



- فكوريا الجنوبية استخدمت نظامها المالي الصارم الرقابة لإعادة توجيه التمويل لصالح الشركات الصناعية لحفز الاستثمار في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي.
- ونفس الشيء اتجهت الصين لنظام التسعير المزدوج Dual Track Pricing System، أي تسعير الخطة وتسعير السوق (آلية للتسعير تعتمد على تفعيل الخطة، وتفعيل تحرير الأسواق بآن واحد من خلال تقديم مبلغ مقطوع كإعانة للمنتجين لقاء تعويض الأضرار المحتملة من جراء سياسات الإصلاح، شريطة التزامهم بأهداف الخطة المقررة على شكل حصص) .



- وبمقارنة تجارب هذه الدول، ذات الإصلاح التدريجي المتسق مع المؤسسات المحلية، بالدول ذات الإصلاح السريع والمستعار من مؤسسات خارجية ودولية نلاحظ شدة الفرق والنتائج.
- لذلك فمن الضروري، والمهم، أن تأخذ سياسات الإصلاح المعتمدة على السوق أن توافر المؤسسات بحد ذاتها لا يعتبر شرطا ضروريا وكافيا بل يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار الوقت اللازم لإعادة تأهيل هذه المؤسسات المحلية لتتسق مع متطلبات الإصلاح، من خلال السماح بابتكار مؤسسات وآليات محلية مثل نظام التسعير المزدوج، وغيره).



الحكم الصالح الدولي والمشروطية:

- تم التطرق لغاية الآن إلى أربع أطروحات ترتبط بالتنمية:
  - أهمية حوافز السوق للتنمية الاقتصادية
  - أهمية أن يتم تدعيم هذه الحوافز بمؤسسات عامة ذات مصداقية.
  - تناغم الاقتصاديات القائمة آلية السوق مع عدد كبير من الترتيبات المؤسسية
  - كلما زادت ملائمة الإصلاحات الاقتصادية القائمة على السوق مع القدرات المؤسسية الحالية كلما زادت درجة نجاح هذه الإصلاحات.



- وينظر للأطروحتين الأوليتين بأنهما يمثلان محل تأييد واسع، ويشكلان أحد أسس إجماع واشنطن المعدل، الذي يشير بدوره إلى أنه رغم أهمية التحرير الاقتصادي، والخصخصة إلا أن ذلك يجب أن يرافقه إصلاح في مجالات الحكم الصالح Governance (يشير هذا الحكم إلى عدد من المؤشرات لخصها البنك الدولي في تقريره حول الحكم الصالح في ستة مؤشرات: الصوت والمصداقية، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، ونوعية الإجراءات التنظيمية، ودور القانون، والسيطرة على الفساد، The World Bank, 2006) .

أما فيما يخص الأطروحات الثالثة، والرابعة فلا زال الاهتمام بها دون المستوى المطلوب.



- وقد تجسد الإجماع المعدل أو الجديد في عدد من التطورات. فبعد الأزمة الآسيوية بدأ صندوق النقد الدولي بالمطالبة بإصلاحات (هيكلية) مثل العلاقات ما بين رجال الأعمال والحكومة، وقوانين الإفلاس، والحكم الصالح، ومؤسسات أسواق العمل، والسياسة الصناعية، والشفافية المالية، والرقابة المصرفية، ونشر البيانات.

كما تجسد هذه الإجماع، المعدل، في مفاوضات التجارة الدولية (جولة أورغواي) التي نتج عنها عدد من الاتفاقيات بهدف المزيد من تجانس القرارات الاقتصادية في البلدان النامية مع البلدان المتقدمة.



- إلا أن سياسات الإجماع المعدل نتج عنها تزايد المشروطية Conditionality، وتقليل أهمية السياسات في التأثير على الأداء الاقتصادي محليا .
- وقد أدت زيادة المشروطيات، وتقليل أهمية السياسات الاقتصادية إلى عدد من النتائج غير المرغوبة:



(أ) من السخرية أنها تأتي في المرحلة التي اكتشفنا بها أن فهمنا الخاص بطبيعة عمل الاقتصاد الدولي، وفهمنا لما يجب أن تعمله البلدان النامية في ظل هذا الاقتصاد، يتميز بالمحدودية.

فقد كان الاعتقاد السائد لفترة ليست بالطويلة بأن استراتيجية تشجيع الصادرات التي اتبعت في بلدان شرق آسيا من شأنها أن تحمي هذه البلدان من الأزمات الخارجية التي تضرب اقتصاديات دول أمريكا اللاتينية من آن لآخر.



فقد كان من ضمن التمارين الاقتصادية المعتادة بعد أزمة الاقتصاد المكسيكي عام 1994 وتأثيراتها على بلدان أمريكا اللاتينية: (إما ما يطلق عليها Tequila Crisis والناشئة بسبب تخفيض العملة المفاجئ في المكسيك وتأثيره على انخفاض عملات هذه البلدان، وما تبع هذه الأزمة من دعم أمريكي قدره 50 بليون دولار) أن تتم المقارنة ما بين أداء مؤشرات مختارة لكل من دول شرق آسيا، ودول أمريكا اللاتينية (مثل أسعار الصرف الفعلية، والصادرات / الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الاستثمار) لبيان أفضلية أداء بلدان شرق آسيا .

وبطبيعة الحال فإن لتجربة بلدان شرق آسيا منتقديها، إلا أن ما يشغل بال المنتقدين لم يكن الذوبان في الاقتصاد الدولي بل ضرورة التدرج في الإصلاح.



(ب) كما تم التطرق سابقا فإن السوق الرأسمالي ينسجم مع ترتيبات مؤسسية كثيرة. ويلاحظ أن الإجماع المعدل إما أنه يرفض هذه المقولة، أو أنه لا يعتقد بأهميتها العملية.

فمجموعة القواعد الانضباطية الخارجية الحديثة (أي الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي الدولي) المرافقة لنماذج تنمية اقتصادية معينة، هذه القواعد لم يتم اختيارها حتى في الدول المتقدمة. علما بأن هذه القواعد تمنع عمل استراتيجيات تنموية ثبت نجاحها تاريخيا، وأخرى يمكن أن تعمل في المستقبل.



وبالتالي فإن تضييق الاستقلالية الاقتصادية المحلية لاستراتيجيات التنمية من شأنه أن يكون مكلفا ، ومن دون أن يؤدي إلى منافع ملائمة.

(ج) يتعرض تطبيق الإصلاحات المؤسسية إلى عراقيل جادة. فالبلدان المتقدمة لم تحقق إنجازاتها المؤسسية ما بين ليلة وضحاها . ويبدو أن من شأن تكيف الإصلاحات القائمة على نظام السوق لقدرات المؤسسات القائمة، يمكن أن يؤدي على نتائج في الأجل الطويل.



ويجب أن لا يوحي ذلك بعدم أهمية الإصلاحات المؤسسية الجارية المستمدة من مؤسسات التمويل الدولية. فلا يوجد أحد ضد المصداقية المحاسبية، وأنظمة الرقابة المصرفية، وغيرها . إلا أن بعض هذه الإصلاحات قد يكون لها آثار عكسية، مثل:



(i) تحابي هذه الإصلاحات تحرير الحسابات الرأسمالية، وتحرير أسواق العمل، والتحفظ ضد السياسة الصناعية. وهي الأمور التي لا تلاقي استجابة في أغلب الدول النامية.

(ii) تركز أغلب هذه الإصلاحات لضمان الأمان لتدفق رؤوس الأموال، وبالتالي تحول الاهتمام بعيدا عن الإصلاحات المؤسسية الأخرى.



- ومصدر الخطورة في هذا المنهج أنه يميز حرية التجارة الدولية، وتنقل راس المال تحت مسمى "السياسة الاقتصادية السليمة Sound Economic Policy" . إلا أن ذلك يتم على حساب إهمال بقية أهداف السياسة التنموية التي يمكن أن تتناقص مع هذه الأنواع من الحريات (حرية التجارة، وتنقل رأس المال) .



مدى أهمية التكامل الاقتصادي الدولي:

- تتعرض البلدان النامية على محاضرات عديدة حول ضرورة اندماجها في الاقتصاد العالمي من خلال آليات عديدة، وبالشكل الذي يشكل تضاربا مع صياغة السياسات التنموية.
- إلا أن المشكلة الرئيسية مع هذا التوجه للعولمة (التكامل الاقتصادي الدولي) هو الخلط ما بين الأهداف Ends والوسائل Means .



- حيث تتطلب الاستراتيجية الموجهة لأغراض تنموية تحولا في مواطن الاهتمام. فالتكامل في الاقتصاد العالمي يجب أن ينظر إليه باعتباره (أداة أو وسيلة) لبلوغ الأهداف التنموية، وليس باعتباره (هدفا) (كما تركز على ذلك أدبيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، انظر على سبيل المثال Shafaedding, 2006) .

<u>وأن أي محاول لتعظيم التجارة، والتدفقات الرأسمالية لا تمثل، ولا يجب أن تمثل هدفا للسياسة التنموية.</u>



- وهنا لا بد من التذكير بأنه في الوقت الذي يندر فيه أن نما اقتصاد، ولأجل طويل، من دون التعامل مع التجارة الخارجية (وخاصة استيراد السلع الرأسمالية، والصادرات)، فإنه أيضا يصح القول بأنه لا يوجد بلد نما بالكامل من خلال فتح الأبواب للتجارة الخارجية والاستثمار.
- وقد تمثل مصدر النجاح دائما في القدرة على الاستفادة من الفرص التي يعرفها السوق العالمي، بالتنسيق مع استراتيجيات الاستثمار المحلي، بهدف تحفيز القدرات التنظيمية المحلية.



- وإذا ما كان من حقيقة مؤكدة في هذا المجال فهي أنه لا يوجد دليل قاطع على ربط تحرير التجارة وتعظيم النمو بشكل منتظم:

أ– الشواهد على دور تحرير التجارة:

- تعاني أغلب الشواهد التي تشير إلى علاقة موجبة ما بين تحرير التجارة والنمو إلى مشاكل منهجية يترتب على إزالتها رفض هذه العلاقة.
- منها أن مؤشرات الانفتاح، كمؤشر على تحرير التجارة، تعاني من إشكاليات كمقياس للقيود التجارية، أو أنها مرتبطة Connected ارتباطا كبيرا بمصادر ذات أداء متواضع للنمو.



- فقد لاحظ Stiglitz, 1998 أن أغلب معادلات محددات النمو تتضمن بعض مؤشرات الانفتاح (مثل مستويات التعريفة، أو نسب تجارية، أو تشوهات سعرية، . .) مرتبطة ارتباطا قويا بنمو متوسط دخل الفرد .



- وحتى في حالة وجود علاقة عكسية ما بين القيود على التجارة، ومعدل النمو، فإن هذه العلاقة لا تظهر مباشرة بشكل بارز في البيانات. وكما أشار (Stiglitz, 1998) فعند الإسقاط البياني لمتغير نمو متوسط دخل الفرد، ومقياسين من مقاييس القيود التجارية: معدل التعريفة الجمركية، ونسبة تغطية القيود غير الجمركية Coverage Ratio for non-tariff Barriers، فإن العلاقة توضح، في حالة كلا المتغيرين، سالبة بقيم منخفضة، ولا تمثل معنوية إحصائية (وذلك بعد أن تم تحييد آثار الدخل الأولي، والتعليم الثانوي) .



بالإضافة إلى أن هذه المقاييس للقيود التجارية تعتبر فقيرة الأداء فمعدلات التعريفة الجمركية المتوسطة البسيطة تقلل من أهمية معدلات التعريفة المرتفعة، لأن ما يقابل هذه المعدلات من مستويات الواردات يكون قليلا .

كما تعتبر هذه المقاييس غير ملائمة للقيود التجارية عندما تكون التعريفة الجمركية، والقيود غير الجمركية قابلة للإحلال. أضف إلى المشاكل المرتبطة بأخطاء قياس هذين المقاييس مثل التهريب، وضعف قواعد البيانات، ومشاكل الترميز Coding، . . .



- وتنعكس أهمية التكامل ما بين حوافز السوق، والمؤسسات العامة هنا أيضا، أي في مجال أداء التجارة الخارجية. فالدور الحكومي في تحفيز الصادرات، وفقا لتجربة دول شرق آسيا، خاصة في المراحل الأولى من التنمية، دورا مهما ولا خلاف عليه.

وحتى في التجربة الشيلية، التي تقدم كمثال ناجح لآلية السوق، فقد اعتمدنا نجاح الصادرات بعد عام 1985 على السيارات الحكومية ومؤسساتها مثل الدعم، والاستثناءات الضريبية، والرسوم المرتجعة، ودعم البحوث والتطوير.



وقد استنتج بعض الدارسين للتجربة الشيلية بأنه من الأمانة والاستنتاج بأن نجاح ديناميكية التصدير بقطاعات الفواكه، والأسماك، والغابات، ما كان يمكن أن يستجيب لآلية السوق لولا الدعم الحكومي المبكر.



- وإذا ما كان هناك من استنتاج يحكم علاقة تحرير التجارة، والنمو فهو أنه لا يجب أن نفضل الحماية على حرية التجارة، فلا يوجد ما يثبت ترابط الحماية مع النمو على طول الخط، إلا أنه بنفس الوقت يجب أن لا نبالغ في الربط الحتمي ما بين تحرير التجارة، والنمو.



- وعندما يتم الانتهاء من توفير أهداف السياسة الجديرة بالاهتمام الخاصة بالموارد الإدارية النادرة، ورأس المال السياسي Political Capital (السلطة التي تمنحها الشعبية للسياسي) فإن تحرير التجارة لا يستحق الأولوية التي عادة ما تعطي لهذا النوع من التحرير في استراتيجيات التنمية. ويعتبر هذا الدرس مهما خاصة للبلدان الحديثة الدخول في برامج الإصلاح.



ب– **الشواهد على دور تحرير حساب رأس المال**

- يتصف حجم تحرير هذا الحساب بالضعف هي الأخرى.
- نظريا قد يبدو أمر تحرير حساب رأس المال مقبولا في ظل غياب عيوب السوق، وسيادة حرية التجارة المعززة للنمو، على أن يسري ذلك سواء في تجارة الأصول المالية أو أي سلعة من السلع.
- إلا أن واقع الحال عكس ذلك، فالأسواق المالية تعاني من أعراض مرضية عديدة:



- عدم اتساق معلوماتي Informational Asymmetries (الحالة التي تشير إلى توفر معلومات عند طرف من أطراف التعامل، من دون توفرها عند الطرف أو الأطراف الأخرى) .



- الفقاعات الرشيدة، وغيرها (تعكس حالة الفقاعة المالية عند وصول سعر أصلي إلى مستوى مرتفع جدا بسبب المضاربات، والتي تقود إلى مضاربات تالية. وعادة ما يتبع الفقاعة تدهور مفاجئ بالسعر يطلق عليه صدمة Crash. ويطلق على الفقاعة بأنها رشيدة إذا كان السعر ينمو بالاتجاه الذي يتوقعه مالك الأصل حتى تتم عملية البيع بأكبر من سعر الشراء).
- قلة التبصر Myopia.



- في ظل هذه الأعراض المرضية للأسواق المالية فإن التحليل المالي غالبا ما يتخذ بعدم الكمال Second Best .
- وحتى نتحقق من مدى سلامة اقتراحات تحرير حساب رأس المال فلا بد من الاحتكام للحجج التطبيقية .



- ففي الوقت الذي تزخر فيه الأدبيات الاقتصادية بالشواهد التي تشير إلى حدوث أزمات مالية بعد تحرير حساب راس المال (انظر مثلا المسح الخاص بـ Williamson and Mahas, 1998) تشير شواهد قليلة (منها Quinn, 1997) إلى وجود علاقة موجبة ما بين تحرير هذا الحساب ومعدل النمو طويل الأجل.



إلا أن (Krarry, 1998) استخدم نفس مؤشرات (Quinn) الخاصة بالقيود على حساب رأس المال، ولم يجد هذه العلاقة الإيجابية. ورغم أن هناك حاجة للمزيد من البحث في هذا المجال إلا أن الشواهد الحالية تشير إلى أن المنافع من تحرير حساب رأس المال لم يتم الاتفاق عليه لغاية الآن، ولم تتضح بشكل جلي.

- ولعل أهم حجة لتحرير الحساب هي القائلة بأن "نظام السوق هو أفضل وسيلة أوجدها العالم لضمان أفضل استخدام لرأس المال". ورغم جاذبية هذه المقولة نظريا إلا أن التطبيق شيئا آخر.



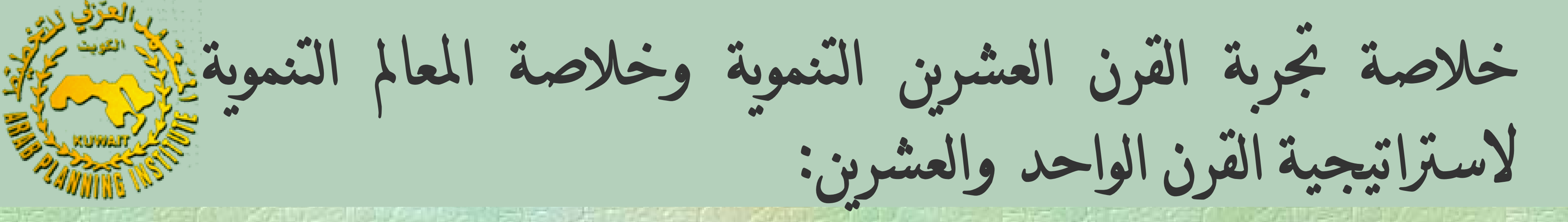
- ففي ظل المشاكل المرتبطة بالدائنين الأجانب:

(أ) فإن الحكومات التي تعودت على الإنفاق غير المسؤول تجد من السهل التوجه للاقتراض الأجنبي لتمويل إنفاقها المحلي.

(ب) وفي ظل هذه النوعية من الحكومات فإن الاقتراض المحلي يصبح غير مكلفا أيضا. ففي عالم تحكمه سهولة تنقل رؤوس الأموال لا يوجد مجال لتأثير المزاحمة Crowding out على القطاع الخاص لسهولة اقتراضه من الخارج.



- وفي كلتا الحالتين (أ) و (ب) فإن سهولة تنقل رؤوس الأموال في الأسواق المالية الدولية تساعد في تعزيز نمط الإنفاق المحلي غير المسؤول، والذي يصعب تواجده في حالة عدم توفر هذه السهولة.



خلاصة تجربة القرن العشرين التنموية وخلاصة المعالم التنموية لاستراتيجية القرن الواحد والعشرين:

- تتطلب التنمية الناجحة أسواقا مدعمة لمؤسسات عامة قوية.
- تدين التجارب التنموية للدول المتقدمة حاليا إلى نماذج الاقتصاد المختلط.
- في حين تتشابه تجارب هذه الدول المتقدمة في :
  - الملكية الخاصة
  - دور القوي للقانون



إلا أنها تختلف في:

- ممارساتها لعلاقات سوق العمل
- الضمان الاجتماعي
- تنظيم الأسواق السلعية
- الاختلاف في النظم الضريبية



- شهدت كل هذه النماذج تطورا مستمرا ولم تكن بدون مشاكل.
- رغم نجاح التجارب التنموية الأوربية، والأمريكية، واليابانية، إلا أنها لم تكن نسخة طبق الأصل عن الأخرى. لذا من الخطأ الاعتقاد بأن النموذج التنموي الأمريكي يمكن أن يكون نبراسا للتجارب التنموية القادمة في الدول النامية.



- عدم تطابق التجارب التنموية السابقة لا يعني عدم إمكانية استفادة دول أخرى منها . فالتجربة اليابانية، على سبيل المثال، اعتمدت خلال فترة الانبعاث الاقتصادي (فترة الميجي Meigi: المسماة باسم إمبراطور اليابان والممتدة من 8 ديسمبر 1868– 30 يوليو 1912، والتي بدأت اليابان خلالها فترة تحديثها الاقتصادية) على القانون المدني والتجاري الألماني، وبعد جدال موسع للقوانين المتاحة. وقد تم ذلك بالقناعة وليس بالفرض. معنى ذلك أن خصوصية المؤسسات، الداعمة للتطور الاقتصادي، يجب أن لا ينظر إليها على أنها ترفض تقليد تجارب أخرى ملائمة محليا .



- ما كان صحيحا للتجارب التنموية للبلدان المتقدمة حاليا، يصبح أيضا للبلدان النامية حاليا. فالتنمية الاقتصادية تعتمد أساسا على استراتيجية معدة محليا، وغير مشتراة من السوق الخارجي.
- على متخذي القرارات المحليين تجنب الموضات Fads الاقتصادية، ووضع تطورات العولمة الاقتصادية في مسارها الصحيح، أي مدى خدمتها لبناء مؤسسات محلية كفؤة تدعم توسيع خيارات التنمية ذات الأهداف المحددة محليا.



- يجب أن تكون هناك ثقة قوية جدا بالنفس وبالمؤسسات المحلية، مع عدم الإفراط في الاعتماد على الاقتصاد العالمي، والمخططات الاقتصادية المستمدة من هذا الاقتصاد.